



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كما كان متوقّعا، بدأ سباق الزمن متوقّفا على عمل الحكومة بعد نحو ثلاثة أشهر من تأليفها، في الوقت الذي تضغط فيه الاستحقاقات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، بينما يضغط الخارج لتنفيذ ما اتفق عليه من إصلاحات لتمرير مقررات مؤتمر سيدر. ويبدو الجميع متضرّرا من حالة المراوحة القائمة، ومن بين الأفرقاء السياسيين، يتصدر المشهد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي يخرج من وقت لآخر لينتقد شركاءه في السلطة، وخاصة رئيس الحكومة سعد الحريري للإسراع في بتّ الأمور بينما يقترب العهد من النصف الثاني من سنته الثالثة في الحكم من دون إنجازات كبرى تذكر.

وبعد الاتفاق على خطة الكهرباء، التي تبقى عبرتها في التنفيذ والنجاح، يستعجل العهد إقرار الموازنة التي تواجه تحديات تخفيض كلفتها في ظل نقاش عميق بين الأفرقاء واختلافات حول الأولويات.

يتحصّن الرئيس عون بموقف داعم من بكركي ويبدو أن ثنائيته مع الحريري ستواجه تحديات تفرضها الطبيعة المختلفة للرجلين ومقاربتهما المتباينة لبعض القضايا، إضافة إلى تحسس دائم من قبل كل منهما لقضم كل منهما لصلاحية الآخر. ويتململ عون من قلة مسؤولية الحريري في مقاربتة للاستحقاقات الداهمة وحركته البطيئة، وأنه يفضل شؤونه الخاصة على شؤون البلد، وعدم مقاربتة المسؤولة للقضية الاجتماعية وعدم ابتداع أية فكرة إنقاذية لعجز الموازنة، واللجوء إلى أسهل الطرق، التي من شأنها أن تفاقم الأزمة أكثر.

ويبدو أن عون لا يتعاطى مع الموازنة المنتظرة لكونها مجرد كشف حساب مالي، بل هو يعتبر أنها تكتسب هذه السنة أبعادا حيوية كونها ستحدد المسار المستقبلي للبنان الذي يواجه أزمات كبرى على مستويات مختلفة. كما أنه يرى أن من الواجب أن يضع كل ثقله في هذا الملف وأن يترك بصمته عليه، حتى لو أدّى ذلك إلى احتكاك مع الحريري.

ويرى عون والتيار الوطني الحر أن سمعة العهد على المحك مع مرور فترة السماح للحكومة، ويجب التقيد بوضع الموازنة وفق الأصول وضمن المهل المحددة ما يعتبر جزءاً من الواجبات الدستورية التي ينبغي احترامها في هذه المرحلة الصعبة.

المنتقدون لرئيس الجمهورية يصرون على محاولته إعادة عقارب الزمن إلى الوراء واستعادة صلاحيات وممارسة دنفها اتفاق الطائف، وهي انتقادات تتصاعد علناً في البيئة المحيطة بالحريري، وهي موجودة منذ مدة في البيئة المحيطة برئيس مجلس النواب نبيه بري، وإن بدت خافتة في هذه المرحلة.

لكن التيار الوطني الحر يصر على أن الممارسة تغيرت في عهد عون، وقد آن الأوان ليصدق شركاءه أن تحولاً حقيقياً حصل .

يتمسك عون بالتسوية التي عقدها مع الحريري وجاءت به رئيساً، من دون أن يعني ذلك أنه جاهز للقبول بأي شيء من أجل المحافظة عليها، وإذا كانت التسوية حققت الاستقرار الداخلي وحكم الأقوياء في طوائفهم، لكن هذا الأمر لن يكون على حساب بناء الدولة ومكافحة الفساد وتحقيق الأمن الاجتماعي واستبدال الاقتصاد الريعي بالإنتاجي، وهو ما تتداول أوساط التيار به لجهة تمسك الحريري بالسياسة الاقتصادية التي لجأ إليها والده رفيق الحريري طيلة سنوات حكمه والتي كانت جزءاً أساسياً من الازمة الاقتصادية الحالية.

من جهته، كان الحريري على الدوام متجنباً الصدام مع عون، على رغم امتعاضه من انتقادات الأخير وبروز برودة في العلاقات بين الرئاستين الأولى والثالثة بين الفينة والأخرى، وهو لا يستطيع الخروج من ثنائية يريدتها مع رئيس الجمهورية ويمهد من خلالها لثنائية أخرى مع وزير الخارجية جبران باسيل في حال وصوله إلى الرئاسة المقبلة، وهو الأمر الذي رهن عليه الحريري منذ وقت دفعه إلى التسوية الرئاسية التي أتت بالحريري رئيساً للحكومة.

ويبدو إقرار الموازنة هو التحدي اليوم، إذ يجب إرسالها إلى مجلس النواب، وهناك مهلة محددة للحكومة للصرف على القاعدة الاثني عشرية تنتهي في 31 ايار المقبل، ويفترض قبل هذا التاريخ أن يكون مشروع الموازنة قد أنجز وأحيل إلى المجلس النيابي، الذي يحتاج إلى شهر على الأقل لدراسته في اللجنة المالية قبل إحالته على الهيئة العامة للمجلس. لذلك، يضغط عون للتعبيل بالموازنة، وهو أرسل انتقادات غير مباشرة لأكثر من طرف وليس فقط الحريري ما يكشف وجود أزمة حقيقية بين أركان السلطة، كانت ولا تزال سبب بقية الأزمات التي تخبو حينا وتتفاعل أحيانا تبعا لحركة الأزمة الأم. علماً أن رئيس الجمهورية يفقد للصلاحيات الدستورية التي لا يملكها لفرض استعجال إنجاز الموازنة، وإحالتها على مجلس الوزراء، وهو يكتفي بالثقل المعنوي الذي أظهر جدواه عند استعجاله إقرار خطة الكهرباء، ولكن التجارب الماضية أثبتت عمق تحركاته في وجه الطبقة السياسية، وشكل موضوع تشكيل الحكومة المثال الصارخ على ذلك .

والحال أن لا مفرّ من إقرار الموازنة، مهما اختلفت الآراء حول كيفية الاصلاح لأن لا سبيل لنيل المليارات التي وعد بها مؤتمر سيدر من دونها، والتي لن تدفع ما لم تتضمن هذه الموازنة بنودا إصلاحية حقيقية حتى تشكل المشاريع التي ستنفق عليها تلك المليارات لبنة أولى على طريق إصلاح فعلي في اقتصاد الدولة وماليتها وإداراتها وأدوات إنتاجها.

ويبدو التحدي الأهم هو موضوع مكافحة الفساد الذي يشكل المقدمة الأولى والضرورية التي لا بد منها لشرع في إصلاح بدايته تكون في وقف الهدر والسرقة التي يتعرض لها المال العام في مختلف المجالات والإدارات، والذي بات يضر بشدة بالخرينة اللبنانية، لأن ما يدخل إليها هو أدنى بكثير مما يخرج منها إنفاقا في مختلف المجالات.

ولكن يخشى أن لا يكون الكلام حول الإصلاح ومكافحة الفساد سوى تكراراً للكلام الماضي في مناسبات إعداد الموازنات، ليبقى العجز في الموازنة بل ويزيد، وتبقى الموارد هي نفسها ولا تزداد سوى بفرض رسوم جديدة وزيادة ضرائب، ويستمر الهدر والفساد قائمين.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل هناك من لا يرغب ضمنا في إقرار موازنة العام 2019 ، وربما يسعى بصمت لعرقلتها ليتجنّب كأس قطع الحسابات المالية، إذ يحاول البعض إقصار الأمر على قطع حساب 2017 فقط من دون بقية القطوعات الحسابية منذ العام 2007 إلى 2017؟ علماً أن قطع حساب العام 2017 وحده لا يكفي للبناء عليه لإجراء الإصلاح المالي.

وبينما تطرح أوساط رئيس الجمهورية هذا السؤال، يبدو أن لا مفرّ من الإصلاح كون الدول المانحة، بل الدول المقرضة ولو بفوائد ميسرة، لن تتساهل بعد الآن في تقديم القروض أو الهبات بلا حسيب أو رقيب يمثلها مباشرة، وقبل أن تلمس إصلاحات جدّية، خصوصاً بعدما أظهرت الإحصاءات العالمية أن لبنان يحتل مرتبة تفوق الرقم 150 من أصل أكثر من 170 في الفساد عالمياً، وهي مرتبة خطيرة وستكون مورداً لفقدان الثقة العربية والدولية بالبلد على كل مستوياته.

ومن الملاحظ، وهو أمر إيجابي، أن بعض الدول المانحة العربية والاجنبية أبلغت صراحة إلى المراجع اللبنانية المختصة أنها بدأت، وستستمر في الإشراف مباشرة وبلا وسيط حتى ولو كان إدارة رسمية، على إنفاق أيّة هبة أو على تقديم أيّة مساعدة مالية أو إغاثية إلى أصحابها مباشرة في أي مجال، فضلاً عن الإشراف المباشر على تمويل وتنفيذ أيّة مشاريع إنمائية وغيرها، وذلك ضماناً لعدم حصول أي هدر في هذا المجال. ويبدو أن دافع هذه الدول والجهات المانحة إلى هذا التدبير هو اكتشافها باللموس حصول إهدار، بل سطو، على أموال ومساعدات بمبالغ ضخمة قدمتها للمعنيين دولة أو مؤسسات أو حتى جمعيات ومؤسسات رعاية اجتماعية وصحية، ولم تتفق لتنفيذ المشاريع أو المجالات التي خصصت لها بعلم المانحين.

في كل الأحوال، لا يشكّل موضوع الموازنة سوى مثالا بسيطا على الكباش الذي سيدور بين رئيس الجمهورية والآخرين، ويمكن القول أنه بمرور الوقت وبدء العد العكسي لانتهاء ولايته الرئاسية، سيشعر رئيس الجمهورية بالمزيد من الضغط وبمداهمة الوقت وسيلجأ إلى المزيد من الضغوط على الرئيس الحريري أو غيره، للخروج بمنجزات تسجّل لعهد الذي يعدّ قانون الانتخابات الإنجاز شبه الوحيد له حتى الآن.

طرابلس: فوز بطعم الخسارة

انتهت+ / الانتخابات الفرعية في / طرابلس، وفازت مرشحة تيارات المستقبل والعزم والجماعة الإسلامية والوزيران السابقان+ / أشرف ريفي و محمد الصفدي، النائبة+ / ديما جمالي، بمقعد طرابلس في انتخابات فرعية أعادتها إلى ساحة النجمة مجدداً. لكن نجاحها جاء باهتاً ولم يسفر عن نجاح المستقبل الذي تنتمي إليه، وذلك لأسباب عديدة كانت نتيجتها أن فرض النواب لم يعد مقبولاً لدى الناخب الطرابلسي، وهو أمر مشابه إلى حد كبير لمزاج الناخب اللبناني في مختلف المناطق حيث لم يعد هذا الناخب بعمومه مسيراً كما في السابق .

وبعد ان اعتقد زعيم المستقبل سعد الحريري أن المدينة الثانية في لبنان تشكّل عريناً له، بدا أن أولويات الناس قد تغيرت، ولم يعد ينفع خطاب سياسي طوى اللبنانيون صفحته بعد اعتماده في انتخابات عامي 2005 و2009، كما في عام 2019 برغم تراجع زخم هذا الخطاب .

حاول المستقبل الشحن طائفاً ومذهبياً، ولجأ البعض إلى سلاح بات قديماً عبر التهويل بخطر سلاح حزب الله كما عمل عليه ريفي، لكن أولويات الطرابلسيين باتت اقتصادية واجتماعية، كما أن الناخب اللبناني لم يعد يرى جدوى كبيرة بالتغيير عبر الانتخابات التي باتت تأتي بطبقة لا تُعنى به، خصوصاً أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تزداد، في ظل وضع مالي صعب.

هذا الأمر دفع الطرابلسيين إلى المقاطعة الكبيرة لتبلغ نسبة الإقبال على الاقتراع نحو 13 في المئة، لا يخفف منها أبداً قول الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري صباحاً أن التيار يتوقع أن تبلغ النسبة بين 10 و 12 في المئة. كان ذلك بمثابة التحضير للانتكاسة في الاقتراع نتيجة حالة من الاحباط واللاقاعة بكل الخيارات السياسية التي حكمت الطرابلسيين .

وبرغم فوز مرشحته جمالي، خرج الحريري خاسراً من الاستحقاق ولم يعد قادراً على قيادة +/الطائفة السنّية بلا شركاء، أكان من ضمن التوجه السنّي المتحالف مع السعودية، أو المتخاصم معها أي من يصنّفون بصفتهم سنة 88 آذار، كما لم يعد يحتكر التمثيل النيابي والوزاري بالإضافة إلى الخدمات والتوظيفات والتعيينات التي سيكون فيها حصة لخصوم الأمس للحريري وحلفاءه اليوم، وما فاقم ذلك أن الحريري كان عاجزاً عن ضخ المال اللازم في حملته.

لم يقتنع الجمهور الطرابلسي بالتحالف المستجد والمفاجيء مع ريفي، وقد وصف كثير من أهل المدينة هذا التحالف بالهجين والذي جاء بضغط سعودي، مثلما أنه لم يقتنع بشخصية جمالي والتي يعتبرها فرضت فرضاً ومن خارج المزاج الشعبي السنّي، ناهيك عن كونها تعد من خارج النسيج الطرابلسي، إضافة إلى حضورها الشخصي الضعيف.

على أن ثمة سببا آخر لتدنّي نسبة الاقتراع لكي تقترب من الفضيحة، وهو مقاطعة تيار الكرامة وجمعية المشاريع والعلويين وسنة 8 آذار للانتخابات. هنا، يجب أن نذكر أنه قد سجل اقتراع 300 صوت علوي فقط من أصل 13 الف صوت ناخب وذلك لشعور العلويين بالغبن والتهميش والإهمال من كل الأطراف، وخصوصاً من القوى الممثلة في الحكومة أي الحريري والمستقبل والذي كان يستعمل الأصوات العلوية لكسب المقعد الطرابلسي العلوي في كتلته من دون أي مردود إنمائي أو معيشي على جبل محسن، وكان لافتاً رفض الحريري خلال تشكيل الحكومة لاعتماد مقعد وزاري علوي وقد ألصق بطائفة كاملة تهمة العمالة لسوريا، وهو ما يبدو أن الناخب العلوي لا يزال يذكره. وقد قاطعت قوى المعارضة السنّية الانتخابات الفرعية بسبب

التضامن مع مظلومية المرشح السابق في الانتخابات طه ناجي وأحقّيته بالفوز بالمقعد جراء الطعن.

وهنا أيضا، يجب أن نسجل أنه حتى ساعات ما بعد الظهر لم تكن نسبة التصويت قد بلغت 6 في المئة، وهو الأمر الذي دفع بريفي إلى التدخل في شكل سافر لحثّ الجمهور السني على التصويت عبر قوله إن جمهور الفريق الآخر، والمقصود بهم العلويين، لا ينتخبون إلا على الصغيرة، وهذا الكلام استفز ناخبي التبانة ونزلوا في فترة ما بعد الظهر كما تحمس عشرات العلويين كرها بريفي وجمالي والمستقبل فنزل عشرات منهم إلى صناديق الاقتراع، وقد صوتت غالبيتهم للمرشح+ / يحيى مولود ولمصباح الأحذب وسجلت أصوات معدودة من العلويين لجمالي.

تقنيا، يجب التوقف في موازاة ذلك، عند عدد الأوراق الملغاة والذي وصل إلى 2648 ورقة أي بحدود 8 في المئة من مجمل عدد المقترعين. وإذا كان مفهوما أن من صوت بورقة بيضاء وقد بلغت تلك الأوراق 1951 ورقة، أراد إيصال موقف معين إما سياسي أو اعتراضى، فإنه من غير المفهوم سبب الاقتراع الخاطيء لهذا العدد الملغى، خصوصا وأنه لم يمض وقت طويل نسبيا على+ / الانتخابات النيابية العامة التي أجريت على أساس القانون الجديد. وهو ما يشير إلى قلة وعي لذي بعض الناخبين، أو قلة اكتراث.

في كل الأحوال، جهد المستقبلين لتبرير النتيجة التي سقطت عليهم بطعم الخسارة، أقله مع السقوف العالية التي وضعها التيار الأزرق نفسه للمعركة، التي وصفها تارة بأنها رد اعتبار لرئيس الحكومة شخصيا، على خلفية قرار+ / المجلس الدستوري بإبطال نيابة جمالي، والذي صورته المستقبلين وكأنه يستهدف الحريري شخصيا، وذهبت جمالي إلى اتهام الدستوري بقبض رشوة على ذلك. ويجب التذكير أن نسبة الاقتراع هذه هي الأدنى منذ الانتخابات النيابية الأولى

التي جرت العام 1992 والتي حصلت في ظل مقاطعة مسيحية عامة، وبرغم ذلك، خرجت السلطات لتبرر النتائج .

في المقابل، ثمة ملاحظة في المقلب الآخر، وتتعلق بقوى 8 آذار، التي تصرفت بذكاء عندما قرأت المزاج الشعبي الطرابلسي، فاختارت مقاطعة الانتخابات، وهي تمكنت بأن تجير غياب الحماسة الانتخابية لصالحها، ما يفسر عدم إعلان دعمها لأحد المرشحين الآخرين كتسجيل موقف على الأقل، على رغم أن ذلك كان أحد الخيارات المطروحة أمامها.

ويشير البعض إلى أن تلك القوى تشترك، وأن بجزء غير كبير، بحال المواطن الطرابلسي، وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية ما في وضع المدينة.

وثمة ملاحظة أخرى تتعلق بالمجتمع المدني الذي أخفق من جديد بالانقسام مجدداً على نفسه، لتنتشت الأصوات بين أكثر من مرشح ادّعوا جميعاً الانتماء إليه، وغاب بعضهم عن الصورة في شكل كامل، لا بل سجلت حالات تخوين بين ممثلي المجتمع المدني لبعضهم بعضاً. هنا، يجدر القول أنه إذا كانت الأطراف السياسية تتحمل الوزر الأكبر من هزلة نسبة الاقتراع، فإن الناخب الطرابلسي لم يطوب أقطاب المجتمع المدني كبداء لتلك الطبقة.

ومن غير المبالغة القول بأن الجميع قد خرج خاسراً من الانتخابات، بمن فيهم الناخب الطرابلسي نفسه، ويمكننا اعتبار أقطاب الطائفة السنية في المدينة هم الأكثر خسارة من تلك النتيجة، بعد أن أصبح لسان حال الناخب الطرابلسي يسأل متوجهاً إلى الطبقة السياسية: لماذا لا نتذكرون طرابلس إلا في الانتخابات، وبعد الانتخابات تتركونها للإهمال؟

اليوم، وبعد أن انتهت الانتخابات، بدا واضحاً أنها كانت كناية عن ملء فراغ مقعد نيابي، قد لا يترك أثراً في المدينة بشكل عام، إنما أثره المباشر سيتبدى في وقت غير بعيد على خط التحالفات والمصالحات التي لم تقم على أساس متين، ومن غير المرجح أن يتمكن التحالف

العريض الذي نشأ لدعم جمالي أن يعيد الكرة في موعد الانتخابات المقبلة في طرابلس، إذا
قيض لها أن تجري في موعدها!

أين لبنان من صفقة القرن؟

يطرح موضوع صفقة القرن نفسه مع اقتراب الادارة الاميركية من إعلانها . لا يزال هذا الموضوع
مبهما، ومن غير المفهوم كيف تسعى الولايات المتحدة إلى فرضه ومحاولة التجرؤ على تصفية
القضية الفلسطينية دفعة واحدة وللمرة الأخيرة؟ والحال أن أية إدارة أميركية لم تتجرأ على هذا
الأمر منذ نشوء ما يسمى بدولة إسرائيل، ويبدو أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعتقد وحليفه
رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو أنهما قادران، في ظل موازين القوى الضعيف
للفلسطينيين، كما في ظل الخرق الذي حصل على صعيد التطبيع مع دول عربية، على فرض
تلك الصفقة، وقبلها الوضع العربي المزري.

ومن شأن نجاح فرض تلك الصفقة، وهو الأمر المستبعد، أن تكون وبالاً على القضية
الفلسطينية، لكن أيضا على لبنان الذي يحمل الوزر الأكبر من حمل اللاجئين الفلسطينيين . من
هنا يأتي الدور الكبير على لبنان، سلطة وشعبا، لكن أيضا وهذا الاهم، عل مقاومته، للتصدي
لتلك المؤامرة متعدّدة الأقطاب، دوليا وعربيا ومحليا في دول عربية عدة.

تقوم الخطة الأميركية على وجود دور عربيا في ظل ظرف جديد يسمح بتوفير بيئة إستراتيجية
لتلك الصفقة، ولكن الإدارة الأميركية أصبحت تفهم أن أكثر ما يمكن أن تحصل عليه من القادة
العرب هو أن يعلنوا علناً أن الخطة تشكل أساسا للمفاوضات، عندها يمكن التعامل مع
الأوروبيين، الذين لن يكونوا عربا أكثر من العرب، أو هكذا تفترض واشنطن، وفي هذه المرحلة
سيكون رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في وضع يصعب عليه فيه ألا يعود إلى طاولة
المفاوضات، نتيجة حرجه وبسبب صعوبة تعريض قضيته للخطر إذا ما رفض السلام.

وإذا كانت الخطة لا تزال غامضة، إلا أن التسريبات تشير إلى عدم لحظها إقامة دولة فلسطينية واضحة، مع وجود جزء كبير من القدس الشرقية العربية كعاصمة لها، ودار نقاش كبير داخل الإدارة الاميركية حول أهمية لحظ هذين العاملين لتهدة الفلسطينيين والعرب، إذ مع تواجدهما، سيكون أسهل قبول الخطة في الوقت الذي لن يقاوم الفلسطينيون كثيرا في الشق الأمني كون معظمهم يعتمدون بصراحة على إسرائيل. هكذا يقارب الاميركيون الأمر، وهنا تكمن الشغرة الاساسية للخطة، أي أنها أثارت المخاوف، خاصة في موضوع اللاجئين والأراضي، أكثر من كونها جاءت محاولة للسلام .

ويبدو أن واشنطن تحاول الإسراع في الخطة نتيجة عوامل إسرائيلية وأخرى أميركية، ويخشى الاسرائيليون من العامل الديموغرافي ومسألة دمج أراضي عامي 1948 و1967، لذا قد تقوم إسرائيل بخطوات لحماية نفسها كوقف البناء إلى الشرق من الجدار العازل، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على خيار الفصل ونتائج الدولتين، في الوقت الذي يقاتل فيه ترامب للتجديد لنفسه رئيسا لبلاده.

ستقدم الإدارة الاميركية إجراءات كثيرة، اقتصادية على وجه الخصوص، للفلسطينيين، وقد يكون ذلك بالاشتراك مع بعض العرب، الذين سيكون على ترامب تقديم خطته إليهم، هذا إذا لم تكن قد قدمت بالفعل، ومن ثم عرضها أو فرضها على الفلسطينيين بعد الحصول على دعم عربي، لأنه إذا حصل العكس، في إمكان الفلسطينيين رفض الخطة تحت شعار تصفيتهما لقضيتهم. وتحت عنوان التنازلات المتبادلة، ستمهد واشنطن للخطة على مراحل، تشمل الأولى، الإجراءات الاقتصادية التي تتعلق بالاتفاق، على أن يتم الإعلان عن الخطوات السياسية التي تشملها الخطة في وقت لاحق.

من ناحية لبنان، لا استعدادات أو تحضيرات لما يحاك له، سوى تكرار التمسك بالشرعية الدولية وبعودة اللاجئين إلى بلادهم، في ظل مخاوف، محقّة وإن كانت غير واقعية بأن يخضع لبنان لما ستقرضه عليه القوى الدولية والإقليمية شرطاً لمساعدته على تجاوز الانهيار.

تعود وجهة النظر هذه إلى ستينيات القرن الماضي وقد تعززت في فترة بدء السلم الأهلي بعد اتفاق الطائف، وتقوم على أنه سيطلب من لبنان توطين اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أرضه، أو قسم منهم على الأقل. وهذا الأمر لم يعد لبنان قادراً على رفضه أساساً لأنه مطلوب دولياً وإقليمياً كجزء من التسوية الآتية. عندئذ، سيطلب لبنان أن تدفع القوى المعنية ثمن التوطين، والثمن هو تسديد الديون المتوجبة عليه، أو قسم منها. ولذلك، وفق وجهة النظر هذه، سيكون من الحكمة أن يبادر اللبنانيون إلى الإنفاق على إعادة الإعمار وبناء البنى التحتية وابتكار المشاريع الطموحة، ولو أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الدين العام، ما دامت هناك قوى مستعدة لتسديده في النهاية.

المناخ اليوم في الشرق الأوسط شبيه بما كان في السابق، فالتسوية تبدو منتظرة في أية لحظة، ولكن، ليس واضحاً تماماً ما إذا كانت ظروف الولادة قد اكتملت أم انها ستتأخر مجدداً، إلا ان المناخ اللبناني الداخلي بات اليوم أسوأ بكثير مما كان في الماضي. فالدين العام آنذاك كان ضمن هوامش متواضعة، في ظل طموحات جذابة، وأما اليوم فهو يناهز الـ 100 مليار دولار وسط مخاوف قاتلة، وفيما كانت الفترة الماضية حافلة بعود النمو والازدهار والتقدم للبنان الذي يراد له الحياد، تسود اليوم هواجس السقوط.

ولذلك، يعتقد البعض ان السلطة الحالية تواجه أخطر التحديات في المهمة الصعبة لتجنب الانهيار الذي لن تقوى عليه الخطط الموضوعة نتيجة التناحر السياسي وطائفية السلطة وفسادها. في هذه الأثناء، يتجاهل اللبنانيون ما يحصل في المنطقة منذ أشهر: اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل، الإعلان عن ضم الجولان، والتحضير لإعلان ضم المستوطنات في

الضفة الغربية) يدرسها نتانيا هو بعناية(، وسط تلويح بتحميل الأردن جزءا كبيرا من أعباء النزوح الفلسطيني، عن طريق إقامة فدرالية أردنية - فلسطينية، بينما أعلن نتانيا هو يهودية الدولة . وإذا كانت الأرض التي ستعطى للفلسطينيين لا تزال مبهمة، يراد لقضية اللاجئين أن تكون الضحية، على حساب الدول المضيفة حيث ستكون مهددة بأزمات أهلية، سياسيا وطائفا واقتصاديا.

من هنا، تتخذ المخاوف من الانهيار المالي والاقتصادي في لبنان مغزى أعمق، إذ ان وقوع لبنان في حال الضياع والضعف من شأنه ان يسهل الضغط الإسرائيلي عليه لفرض التوطين .وهكذا، سيكون منطقيا طرح السؤال التالي :هل ستتسبب هذه التسوية المفروضة بانهيار الاستقرار الهش في المنطقة، وهل ستقضم الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل نهائي، وهل ستقضم معها أراض لبنانية كمزارع شبعاً؟

في الخلاصة، لا شك ان الإدارة الأميركية تعتبر ان الظروف الحالية التي تشهد ضعفا كبيرا على المستوى العربي بشكل عام في ظل حروب داخلية، وانقسام حادا بين العديد من الدول العربية وإيران، وكذلك بين العديد من الدول العربية في ما بينها، مناسبة لتمرير صفقتها وفق أسلوب الفرض من جهة، مع محاولة إرضاء الفلسطينيين بتعويضات مالية ضخمة .وفي حال فشل كل من الإدارة الأميركية، والقيادة الإسرائيلية المتطرفة، في تمرير صفقة القرن، فإن البديل قد يكون المزيد من التطرف في وجه العرب والفلسطينيين، كما يحذر البعض من لجوء إسرائيل إلى ترانسفير ديموغرافي بضوء أخضر أميركي في حال تمرير الصفقة، أو إجراءات أخرى في حال فشلها، لكن هذا الامر يبدو جد مستبعد في الوقت الذي تبدو فيه إسرائيل أكثر ادراكا من الولايات المتحدة لتبعات محاولة تصفية القضية الفلسطينية عليها.

من جهتهم، يعوّل الفلسطينيون، أي السلطة الفلسطينية، على موقف روسي وأوروبي مواجه للصفقة عبر تمسكه بالسلام الدائم الذي يتطلب إقامة دولة فلسطينية في حدود العام 1967 مع

مبادلات إقليمية متفق عليها مع "إسرائيل"، على ان تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، وأن تلبى الترتيبات الأمنية مخاوف الجانبين، مع حل متفق عليه وعادل لقضية اللاجئين .

وبغض النظر عن عدالة هذا الأمر بالنسبة إلى الفلسطينيين والعرب، أو عن توهم الفلسطينيين من نيّة الأوروبيين وقدراتهم، فإنه لا يمكن مواجهة تلك المؤامرة سوى بتوحيد الصف الفلسطيني، وتوحيد بندقية المقاومة، والتعويل على المقاومة في لبنان خاصة، في البلد الذي حيكّت ضده المؤامرة منذ زمن بعيد تحت شعار أن قوته في ضعفه، للتصدي لمؤامرة لن تقوى أساسا على النهوض .